الجمهورية التونسية
وزارة التربية

تونس في 14 ماي 2018

منشور عدد		
2018	1	38

من وزير التربية
إلى السيدات والسادة:
رؤساء البرامج العمومية
المديرين العامين
رئيس اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة
مدير عام ديوان الخدمات المدرسية
مدير عام المركز الوطني البيداغوجي
مدير عام ديوان مساكن اعوان وزارة التربية
مدير عام المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية
مدير عام المركز الدولي لتكوين المكونين والتجديد البيداغوجي
مدير المركز الوطني للصيانة
مديري معاهد مهن التربية
المندوبين الجهويين للتربية
مديري المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمر

الموضوع : إعداد مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2019
اعداد اطار القدرة على الاداء للسياسات العمومية

المرجع : منشور السيد رئيس الحكومة عدد14 المؤرخ في 16 افريل 2018 حول اعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019

يهدف هذا المنشور الى مزيد توضيح الاجراءات الواجب اتباعها لإعداد مشروع ميزانية وزارة التربية والمؤسسات الراجعة لها بالنظر لسنة 2019 وفقا للتوجهات العامة الواردة بمنشور السيد رئيس الحكومة المبين بالمرجع و المتعلق بإعداد ميزانية الدولة. ويتعين التأكيد اولا على الاهمية البالغة التي تكتسيها ميزانية الوزارة لسنة 2019 وذلك للاعتبارات التالية :

- اعلان سنة 2018 سنة التربية وما ترتب عنها من قرارات هامة صلب المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 21 فيفرى 2018

- الوضعية المهترئة لجزء هام من البنية التحتية للمؤسسات التربوية وضرورة تعهدها
- تقدم انجاز المشاريع المرسمة بالمخطط القطاعي التربوي 2020/2016 وضرورة مضاعفة الجهد لتحقيق الاهداف المرسومة صلب هذه الوثيقة
- اهمية التمويلات الخارجية التي تمت تعبئتها لفائدة المنظومة التربوية

هذه الاعتبارات متظافرة تحتم علينا جميعا احكام عملية اعداد مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2019 والالتزام التام بما ورد بمنشور السيد رئيس الحكومة المتعلق بإعداد ميزانية الدولة لسنة 2019

التوجهات العامة للإعداد ميزانية وزارة التربية لسنة 2019

في اطار تقدم ارساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الاهداف بوزارة التربية وفي انتظار استكمال مناقشة القانون الاساسي الجديد للميزانية صلب مجلس نواب الشعب فانه يتوجب احترام المقاربة البرامجية في اعداد ميزانية الوزارة وتوزيع المشاريع والاعتمادات حسب البرامج الثلاثة المنصوص عليها صلب الامر عدد 2238 لسنة 2014 مؤرخ في 24 جوان 2014 والمتعلق بتحديد برامج مهمة التربية.

من جهة اخرى فان الضغوطات التي تعيشها ميزانية الدولة تحتم علينا ترتيب المشاريع حسب الاولوية وحسب درجة تاكدها في علاقة وثيقة بالحاجيات الحقيقية للمنظومة ككل وللجهات خاصة. لذلك فانه يتوجب عند ضبط الحاجيات اتباع المنهجية التالية على مستوى:

التأجير العمومي:

في اطار تنفيذ سياسة الدولة الرامية للتحكم في كتلة الاجور وبلوغ الاهداف المرسومة في هذا المجال فانه من الضروري الالتزام بالإجراءات والتدابير الاستثنائية التالية:

- ✓ تغطية الحاجيات المتأكدة من خلال اعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة
- ✓ ضرورة الالتزام بالتدابير المتعلقة بكيفية تسديد الشغورات الظرفية بالمدارس الابتدائية والمدارس الاعدادية والمعاهد وعدم اللجوء الى التعيين من خارج قواعد البيانات المعدة للغرض
- ✓ التحكم في برامج الترقيات السنوية وانجازها خلال السنة المالية المعنية مع اخضاعها لمبدا الجدارة والتميز وحصرها في مستوى 20% من الخطط التي تتوفر فيها شروط الترقية مع ضرورة تطبيق ما جاء بالأنظمة الاساسية للأسلاك الخصوصية على ان يتم تفعيل الترقيات خلال الثلاثية الاخيرة من سنة 2019
- ✓ احكام اعداد التنظيمات البيداغوجية للمدرسين وضمان اسنادهم الساعات القانونية المستوجبة وحصر اللجوء الى الساعات الاضافية في ما زاد عن ذلك
- ✓ مزيد التحكم وترشيد منحة الانتاج المسندة وربطها فعليا بالأداء

- ✓ احكام التصرف في الساعات الاضافية واسنادها على اساس ثبوت العمل الفعلي المنجز مع تحديد سقفها في مستوى 50% من العدد المضبوط بالنصوص القانونية الجاري بها العمل بالنسبة لأعوان الدواوين والاعوان غير المكلفين بخطط وظيفية والعملة على ان يكون المبدا اسناد استراحة تعويضية
- ✓ المتابعة الدقيقة والمنتظمة لعطل المرض طويل الامد والالتزام بتطبيق الاجراءات القانونية في شانها
- ✓ اعداد قائمة في المنتفعين ببرنامج الاحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية وبرنامج المغادرة الاختيارية ومجموع كتلة اجورهم

وسائل المصالح

في اطار مزيد ترشيد نفقات التصرف ومزيد احكام توزيعها بين البرامج فانه يتعين البقاء في حدود نفس الاعتمادات المرسمة في هذا المجال مع ضرورة الاخذ بعين الاعتبار عمليات التوسعة والاحداثات وما يترتب عنها من مصاريف التسيير وخلاص الديون المتخلدة بذمة هياكلكم وفي هذا الاطار يتعين:

- ✓ تدقيق الديون المتخلدة بذمة المصالح المركزية للوزارة وكل المؤسسات الخاضعة لإشراف الوزارة مع تقديم المؤيدات القانونية (فواتير.عقود...) وتقديم مقترح لجدولة خلاصها (محاضر جلسات مع المزودين ..)
- ✓ ضرورة البقاء في حدود الاعتمادات الاصلية المرسمة بعنوان السنة الفارطة مع امكانية الترفيع في ميزانية المؤسسات التي تشكو صعوبات مالية.
- ✓ احكام التصرف في وسائل النقل والتقيد التام بتراتيب تخصيص السيارات والعربات
- ✓ ضرورة مسك قوائم وملفات ادارية محينة لأسطول السيارات والعربات الموضوعة على ذمة هيكلكم ومتابعة عمليات صيانته
- ✓ اعطاء الاهمية الكافية لاعتمادات تكوين الموارد البشرية وتأهيلها ويتوجب في هذا السياق اعداد برمجة سنوية تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المتأكدة للقطاع والاعتمادات المرصودة بهذا العنوان مع الحرص على ان تشمل البرمجة كل مؤسسات التكوين الوطنية والجهوية.
- ✓ تطوير الادارة الالكترونية والتراسل الالكتروني والضغط على استعمال الورق
- ✓ العمل على ترشيد استعمال الطاقة ووضع خطة لاستعمال الطاقات البديلة والمتجددة خاصة بالنسبة للفضاءات والمؤسسات ذات الاستهلاك المرتفع

التدخل العمومي

- ✓ احكام تعبئة الموارد المالية للمؤسسات العمومية وخاصة المندوبيات الجهوية للتربية (معاليم ترسيم تلاميذ المرحلة الابتدائية ومعاليم السنة التحضيرية...) وحصر منحة الدولة في حدود الفارق بين الموارد الحقيقية المنتظرة والحاجيات المتأكدة من النفقات.
- ✓ صرف المنحة المسندة لفائدة المؤسسات العمومية على ثلاثة اقساط توزع كالاتي:
  - القسط الاول: نسبة 50 % يصرف في بداية السنة
  - القسط الثاني: نسبة 30% يصرف ابتداء من الثلاثية الثالثة
  - القسط الثالث: نسبة 20% يصرف ابتداء من الثلاثية الاخيرة من السنة ويفتح بعد تقديم تقرير معلل حول كيفية صرف الاقساط السابقة ونسق تنفيذ ميزانية المؤسسة المعنية
- ✓ تخصيص الاعتمادات الضرورية للعمل الاجتماعي في الوسط المدرسي وخاصة في ما يتعلق بالاعانات لفائدة التلاميذ المعوزين واحكام التنسيق مع الوزارات والهياكل المتدخلة في هذا المجال
- ✓ اعطاء الاهمية للاعتمادات الخاصة بالمهرجانات والتظاهرات الثقافية واحكام التنسيق بين مختلف المتدخلين في هذا المجال
- ✓ اعداد تقرير حول الوضعية المالية لجمعيات العمل التنموي حسب المندوبيات الجهوية
- ✓ احكام التصرف في اعتمادات التمويل العمومي للجمعيات وربطه بتوفر التقريرين الادبي والمالي

نفقات التنمية

في اطار مواصلة تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن المخطط القطاعي التربوي2016/2020 وترشيد برمجة المشاريع العمومية فان تقديم المشاريع الجديدة او الدراسات الفنية المقترح ادراجها ضمن ميزانية الوزارة لسنة 2019 يستوجب عرضها على **اللجنة الوطنية لتقييم وادارة الاستثمارات العمومية** قبل مناقشتها مع وزارة المالية لذلك يتوجب اعداد ملفات المشاريع الجديدة وتوفير كل المعطيات الخاصة بها في الآجال لضمان الموافقة عليها من طرف اللجنة.

- ✓ اعداد تقرير مالي ومادي مفصل حول المشاريع الجهوية التي تم استكمال انجازها والمشاريع المعطلة والمشاريع التي تم التخلي عنها مع بيان الاعتمادات المتوفرة
- ✓ اعطاء الاولوية المطلقة للمشاريع والبرامج المتواصلة والمعطلة لاستكمالها
- ✓ بالنسبة للمشاريع الجديدة ، اعطاء الاولوية لـ:
  - المشاريع والبرامج التي تم اقرارها في اطار جلسات العمل الوزارية وخاصة منها المجلس المخصص لقطاع التربية المنعقد بتاريخ 14 ماي 2018

- تعهد وصيانه المؤسسات التربوية والتسريع باحداث مؤسسات صغرى للصيانة بالجهات
- ايلاء الاهمية الكافية لملف تزويد المدارس الريفية بالماء الصالح للشراب واحكام التنسيق مع المجلس الجهوي والمندوبية الجهوية للفلاحة
- اعداد خطة وطنية لتعهد وصيانة المبيتات والمطاعم المدرسية والتأكد من توفر شروط الصحة والسلامة الضروريتين

ان اعداد مشروع ميزانية وزارة التربية وفق منهجية التصرف في الميزانية حسب الاهداف يقوم اساسا على تحديد اولويات السياسات العمومية واستراتيجية البرامج العمومية وترجمتها الى مجموعة من الاهداف والمؤشرات تلتزم الوزارة بتحقيقها من خلال مجموعة من المشاريع والانشطة ترسم صلب الميزانية وترصد لها اعتمادات مالية. فالرجاء الانطلاق من الاهداف الاستراتيجية المضمنة بالمخطط القطاعي التربوي لتحديد اولوياتكم.

و في انتظار بلورة وثيقة المخطط الجهوي للتربية وتطوير عقود البرامج والاهداف مع المؤسسات العمومية الادارية وغير الادارية الخاضعة لإشراف الوزارة لتكون محور حوارات التصرف بين السادة رؤساء البرامج بالإدارة المركزية والسادة رؤساء البرامج الفرعية على مستوى المندوبيات الجهوية. وحتى يتسنى اعداد اطار الاداء لهيكلكم يمكنكم الاستئناس بـ:

- وثيقة المشروع السنوي للقدرة على الاداء لسنة 2018 الخاصة بوزارة التربية والموضوعة على الموقع الرسمي للوزارة
- الهيكلة الموحدة للمشروع السنوي للقدرة على الاداء وكذلك التقرير السنوي للقدرة على الاداء المرفقة بمنشور السيد رئيس الحكومة المتعلق بإعداد ميزانية الدولة لسنة 2019

ونظرا لأهمية الموضوع فاننا نؤكد على متابعتكم الشخصية لهذا الملف ودعوة منظوريكم الى ايلائه ما يستحق من عناية وحسن متابعة.

والسّلام

وزير التربية

حاتم بن سالم